

Distr.: General
20 September 2018
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء
في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيسة الجمعية العامة
وتتشرف بأن تشير إلى ترشح جمهورية الأرجنتين لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، في سياق
الانتخابات التي ستجرى أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

وتتشرف البعثة الدائمة للأرجنتين كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية
التي أخذتها جمهورية الأرجنتين على عاتقها كإسهام في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من جميع جوانبها
(انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترشح الأرجنتين لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١
التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

أولا - الأرجنتين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١ - رشحت الأرجنتين نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، في سياق الانتخابات التي ستجرى في الجمعية العامة.

٢ - ومنذ استعادة الديمقراطية، والدولة تنتهج سياسة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي سياسة تم تعميمها ضمن جميع السياسات العامة وتعكس الشواغل الرئيسية للمجتمع الأرجنتيني. ولذلك، فحماية وتعزيز هذه الحقوق يشكلان محورين من محاور السياسة الخارجية لبلدنا.

٣ - وينص دستور الأرجنتين على مجتمع ديمقراطي تعددي محوره الاحترام التام لحقوق الإنسان. ومن الركائز التي يستند عليها كفالة المساواة التامة في التمتع بالحقوق لجميع السكان سواء كانوا مواطنين أو أجانب، وضمان مبدأ عدم التمييز وفصل السلطات. وفي عام ١٩٩٤، حينما جرى إصلاح الدستور، ترسخ الالتزام بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وذلك بإعطاء مكانة دستورية لصكوك القانون الدولي الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، وجميعها، وفقاً لمقتضياتها، يجب اعتبارها مكتملة للحقوق والضمانات المكرسة في الدستور.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أُعطيت مكانة دستورية لاتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والاتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بحالات الاختفاء القسري للأشخاص، التي اعتمدها الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويجري حالياً العمل على إعطاء مكانة دستورية لاتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة ومعاقبته والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا)، وهي أول صك دولي يتناول العنف الجنساني على وجه التحديد؛ وهناك مشروع قانون حظي بموافقة مبدئية من مجلس النواب في الكونغرس الأرجنتيني.

٥ - وفي هذا الصدد، شددت الأرجنتين بشكل خاص على الإدماج التدريجي لممارسات وقواعد المعايير الدولية للحقوق. ومن ثمة فإنها كدولة طرف في نظام حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية والنظام الدولي لحقوق الإنسان، ملتزمة بضمان تمتع كل الأشخاص على قدم المساواة بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ومصممة على ذلك، فضلاً عن حماية تلك الحقوق وتعزيز

إعمالها بالكامل. وفيما يتعلق بمساواة المرأة وإعمال حقوقها، تسعى دولة الأرجنتين إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجميع النساء والفتيات.

٦ - وبالنظر إلى ما تقدم، تنفذ الأرجنتين منذ عام ٢٠٠٥ خطة وطنية لمناهضة التمييز، تحتوي على تحليل دقيق لهذه المسألة، وتحدد برنامجاً للعمل، وتقدم توصيات محددة. وهذا ما جعل بلدنا نموذجاً يقتدى به في بلدان أخرى في وضع مثل هذه الخطط. وفي هذا الصدد، تدرك الأرجنتين أن تهيئة مجتمع خال من التمييز تقتضي ضمان حريتي التعبير والمعتقد والحريات الجنسية والجنسانية والمتعلقة بالتوجهات الجنسية والهوية الجنسية والتعبير عن تلك الهوية الشخصية والهوية الثقافية، مما يسمح بتهيئة مجتمع تعددي وديمقراطي قائم على احترام التنوع.

٧ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، عرض رئيس البلد أول خطة عمل وطنية لمنع العنف ضد المرأة ومساعدة ضحاياه والقضاء عليه (٢٠١٧-٢٠١٩). وللمرة الأولى، أصبح لدى الأرجنتين أداة للتخطيط الاستراتيجي ما يرحب باستخدامها عدد متزايد من المقاطعات.

٨ - وعلاوة على ذلك، من أجل تعميق وتوطيد السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان وتطبيقها بشكل منهجي، استهلّت الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتعتبر الحكومة الأرجنتينية خطة العمل هذه أداة للإدارة تمثل تقدماً كبيراً في هيكلة السياسة العامة، نظراً لأنها تحفز إجراء تقييم شامل للاحتياجات الخاصة في مجال حقوق الإنسان، وتشجع التفاعل بين الدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين، وتفرض إجراءات محدثة للتحويل الاجتماعي.

٩ - وتقوم الخطة الوطنية لحقوق الإنسان على الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدولة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومحاورها هي: الإدماج وعدم التمييز والمساواة؛ والأمن العام ونبذ العنف؛ والذاكرة والحق والعدالة وسياسات جبر الضرر؛ وحصول الجميع على الحقوق والثقافة المدنية والالتزام بحقوق الإنسان.

١٠ - وعلى مدى العامين الماضيين تم إطلاق وبدء تنفيذ الخطة الوطنية للوقاية والحد من حالات الحمل غير المرغوب فيه في مرحلة المراهقة، والخطة الوطنية للطفولة المبكرة التابعتين لوزارة التنمية الاجتماعية الوطنية، وتوفر هذه الأخيرة الدعم للأسرة والأطفال في سنواتهم الأولى، من خلال إنشاء مراكز متكاملة للطفولة المبكرة تقدم الرعاية الشاملة والدعم والتحفيز للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و ٤ سنوات ليتسنى لهم النماء بصورة صحية في الأحياء المعنية بينما تزاول أمهاتهم العمل أو يواصلن الدراسة.

١١ - وعلاوة على ذلك، يقود المعهد الوطني للمرأة، وهو الجهة المسؤولة عن السياسات الجنسانية، عملية وضع الخطة الوطنية الأولى لتكافؤ الفرص والحقوق، التي تحظى بدعم من جميع السلطات وهي على وشك أن تُستهل في النصف الثاني من العام الحالي. والخطة الوطنية لتكافؤ الفرص والحقوق لها صلة جوهرية بالهدف ٥ من خطة عام ٢٠٣٠، وتوصيات إعلان ومنهاج عمل بيجين واستراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية ضمن إطار التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الخاص باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٢ - ووضعت الأرجنتين إطاراً معيارياً هاماً يتضمن ولايات دستورية واضحة مثل تلك التي تنص على اتخاذ تدابير العمل الإيجابي لضمان المساواة الحقيقية في الفرص بين الرجال والنساء للوصول إلى المناصب الانتخابية والحزبية (المادة ٣٧)، وتلك التي تشير على الكونغرس بسن القوانين وتعزيز تدابير العمل الإيجابي التي تضمن التكافؤ الحقيقي في الفرص والمعاملة، وخاصة فيما يتعلق بالأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٧٥، الفقرة ٢٣).

١٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، خطت الأرجنتين خطوة هامة من خلال اعتماد قانون التكافؤ بين الجنسين في مجالات التمثيل السياسي، الذي ينص على أنه اعتباراً من عام ٢٠١٩ يجب أن تتألف قوائم المرشحين لمجلسي الشيوخ والنواب في السلطة التشريعية الوطنية ولعضوية السوق الجنوبية المشتركة من ٥٠ في المائة من النساء. ويعدّل هذا القانون أيضاً القانونَ التنظيمي للأحزاب السياسية، بإدراج شرط احترام المساواة بين الجنسين في نظمها الأساسية وفي الوصول إلى المناصب الحزبية.

١٤ - ومن بين القوانين المعروضة على الكونغرس الوطني ما يلي:

- قانون الإجهاض الطوعي الذي حظي بموافقة مبدئية من مجلس النواب ويتوقع أن ينظر فيه مجلس الشيوخ في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨.
- قانون تقديم التعويض المالي للبنات والأولاد والمراهقين يتامى الأم بسبب قتل الإناث (القانون "بريسا")، الذي حظي بموافقة مبدئية في مجلس الشيوخ وتجري حالياً مناقشته في مجلس النواب.
- قانون المساواة بين الجنسين، وهو مشروع تعديل على قانون عقود العمل قدمته السلطة التنفيذية في آذار/مارس ٢٠١٨ يقضي بمنح إجازة في حالة التعرض للعنف الجنساني، وتمديد إجازة الأبوة ومنح إجازة للعائلات التي تقوم بإجراءات للتبني أو للإخصاب بمساعدة طبية. كما يقضي بأنه يمكن للذين لديهم أطفال تقل أعمارهم عن ٤ سنوات التنسيق مع أرباب العمل من أجل تقليص ساعات العمل اليومي، ويمكن للأمهات العمل بدوام جزئي لمدة ستة أشهر بعد الوضع. وينص أيضاً على مبادئ توجيهية للقضاء على الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء.

١٥ - وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، روجت الأرجنتين لصكوك حماية حقوق الإنسان وشاركت بنشاط في التفاوض بشأنها. وهذا يندرج ضمن سياسة خارجية تهدف إلى تعزيز القانون الدولي، والتعاون، والترويج للقيم العالمية للسلام والأمن، والديمقراطية التمثيلية، واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها سواء منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الحقوق المدنية والسياسية.

١٦ - وفيما يتعلق بآليات رصد معاهدات حقوق الإنسان، أوفت الأرجنتين بما قطعته على نفسها من التزامات بخصوص تقديم التقارير الدورية إلى هيئات الرصد (اللجان) والاستعراض الدوري، وكذلك ما يرتبط منها بنظام البلاغات الفردية. ويجدر بالإشارة في هذا الصدد أن بلدنا يعترف باختصاص اللجان أن تنظر في البلاغات الواردة من الأشخاص الذين يدعون أنهم ضحايا انتهاكات للحقوق المعترف بها في تلك المعاهدات (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بالاختفاء القسري). وقد قدمت الأرجنتين جميع التقارير الدورية إلى مختلف هيئات الرصد المعنية.

١٧ - ويجدر بالإشارة أنه نتيجة للعمل المطرد المضطلع به في إطار السياسة الخارجية للأرجنتين في مجال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة، استهلكت في عام ٢٠١٨ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من خلال مكتبها في البلد أنشطتها في الأرجنتين بتنفيذ "البرنامج القطري للمساواة"، الذي ستوضع في إطاره مشاريع لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتوليها للأدوار القيادية، والعمل على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة واندماجها في القطاعات الاقتصادية غير التقليدية، وتحسين نظم جمع البيانات عن قتل الإناث والقضاء على العنف الجنساني والمساهمة في رصد أهداف التنمية المستدامة من منظور جنساني.

١٨ - إن المسار الذي تسلكه دولة الأرجنتين منذ عام ١٩٨٣ جعلها تتبوأ مكانة القيادة العالمية في بناء نظام دولي أكثر عدلاً. وتؤمن الأرجنتين إيماناً راسخاً بأن من الضروري مواصلة تدعيم النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن ثم فإنها تود أن تسهم إسهاماً حاسماً في مرحلة توطيد مجلس حقوق الإنسان هذه، ما سيفضي إلى مزيد من التحسن في مستويات الحماية على الصعيد الدولي.

ثانياً - جهود الأرجنتين في إطار النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٩ - في إطار الأمم المتحدة، كانت الأرجنتين عضواً في لجنة حقوق الإنسان في الفترات التالية: ١٩٥٧-١٩٦٢ و ١٩٦٦-١٩٦٨ و ١٩٨٠-١٩٩٣. وظلت عضواً بشكل مستمر منذ عام ١٩٩٧، إذ أُعيد انتخابها في أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى أن تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان، الذي كانت عضواً فيه في الفترات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٩-٢٠١١ و ٢٠١٣-٢٠١٥.

٢٠ - وتجدر الإشارة إلى تعاون بلدنا الوثيق مع جميع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان؛ إذ يزورنا مختلف المقررين والأفرقة العامة في سياق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ونحن نؤيد المبادرات التي تنص على تجديد الولايات القائمة وإنشاء ولايات جديدة.

٢١ - ومن ناحية أخرى، قدمت الأرجنتين عدة مشاريع قرارات جديدة إلى مجلس حقوق الإنسان، من بينها إدراج البند المعنون "الحق في معرفة الحقيقة" في جدول الأعمال الدولي. ويقوم النهوض بهذا الحق على منع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في العالم. وعلاوة على ذلك، قدمت الأرجنتين منذ عام ٢٠٠٩ مبادرات بشأن علم الطب الشرعي الوراثي وحقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ والأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛ والتأثير السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان؛ وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في الحالات الإنسانية؛ والحقوق الثقافية والتراث الثقافي؛ وحقوق المسنين؛ وحالات الاختفاء القسري.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى دور الأرجنتين في إنشاء ولاية مواضيعية جديدة للمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمائمات عدم التكرار والخبر المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

٢٣ - وتمثل الأنشطة المتصلة بتحقيق الانضمام العالمي إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري محورا رئيسيا في السياسة الخارجية لبلدنا، وكذلك الشأن بالنسبة للجهود التي تبذلها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل صياغة اتفاقية بشأن حماية حقوق كبار السن.

٢٤ - وتلتزم الأرجنتين ضمن سياستها الخارجية بالعمل في إطار الأمم المتحدة وفي المنطقة من أجل تعزيز إدراج المنظور الجنساني في موضوع المرأة والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)).

٢٥ - وفي المنتديات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يبدي بلدنا التزاما كبيرا بحماية وتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، حيث يؤيد القرارات بشأن هذا الموضوع في مختلف المحافل الإقليمية والعالمية وهو عضو في الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية، ويرأس إلى جانب هولندا الفريق التابع للجمعية العامة، كما أنه عضو في الفريقين التابعين لمجلس حقوق الإنسان والمنظمة الدول الأمريكية. وفي هذا الصدد، قام بتشجيع ودعم قرارات في مجلس حقوق الإنسان بشأن الحماية من العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وكان اعتماد القرار الثالث بمثابة خطوة هامة للغاية إذ أنشئ بموجبه إجراء خاص (خبير مستقل) للدفاع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

٢٦ - ومن ناحية أخرى، صدقت الأرجنتين على جميع الصكوك الدولية والإقليمية القائمة ذات الصلة بإلغاء عقوبة الإعدام، وهي تشجع العديد من المبادرات في مجالات مختلفة ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. ومن بينها المشاركة في الفريق العامل الذي يعرض كل سنتين قرار الجمعية العامة بشأن الوقف الاختياري لاستخدام عقوبة الإعدام، وذلك منذ عام ٢٠٠٨. كما أن الأرجنتين عضو في فريق الدعم التابع للجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام منذ تشكيله في عام ٢٠١٠. وهو يضم متخصصين من جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق وقف عالمي لعقوبة الإعدام. وفي عام ٢٠١٧، شاركت إلى جانب منغوليا والاتحاد الأوروبي في رعاية إنشاء التحالف العالمي لإنهاء تجارة المنتجات المستخدمة في عقوبة الإعدام أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢٧ - وفيما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل، تؤيد الأرجنتين هذه الآلية إذ تعتبرها أداة هامة وموضوعية في النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا السياق، يجب أن تراعى على نفس المنوال جميع الحقوق، سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.

ثالثا - جهود الأرجنتين في إطار النظام الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٢٨ - تشارك الأرجنتين مشاركة نشطة في جميع المفاوضات التي تجرى بشأن حقوق الإنسان في إطار منظمة الدول الأمريكية، وتتجاوز باستمرار مع دول المنطقة.

٢٩ - ومن جهة أخرى، توجه الأرجنتين، على غرار الدعوة التي توجهها لآليات الأمم المتحدة، دعوة مفتوحة ودائمة لأجهزة نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لزيارة البلد. هذا بالإضافة إلى أنها تعترف باختصاص لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بتلقي الشكاوى ضد دولة الأرجنتين فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

٣٠ - ودأبت الأرجنتين على دعم نظام البلدان الأمريكية، الشائع اللجوء إليه في المجتمع. وينعكس ذلك في كون بلدنا واحدا من البلدان التي لها أكبر عدد من القضايا المعروضة على النظام، مما أسهم في

رفع مستوى معايير حقوق الإنسان في الأرجنتين. والدليل على ذلك هو تنفيذ الحل الودي كخيار تفضيلي في أي قضية معروضة على اللجنة، وهي سياسة انعكست في إصلاحات تنظيمية مهمة تهدف إلى تحسين الجانب المؤسسي للدولة بناء على تجربة قضية فردية، مثل إلغاء قانون العدالة العسكرية أو إصلاح قانون الهجرة.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، تمكنت الأرجنتين بالعمل مع بنما وبيرو وشيلي وكوستاريكا والمكسيك على مدى ثلاث سنوات، من تحقيق الموافقة على مضاعفة موارد الصندوق العادي للمنظمة المخصصة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وبذلك أتيح حل هيكلي للأزمات المالية المتكررة التي تواجه النظام. وفي هذا السياق، عُقدت الدورة ١٦٢ للجنة في بوينس آيرس في عام ٢٠١٧، بناء على دعوة من الحكومة الأرجنتينية.

٣٢ - والأرجنتين عضو في اللجنة النسائية للبلدان الأمريكية، وهي أول هيئة حكومية دولية أنشئت لضمان الاعتراف بحقوق الإنسان للمرأة، وعضو في لجنتها التوجيهية. وانضمت أيضا إلى آلية رصد اتفاقية بيليم دو بارا وتشارك فيها، إدراكا منها لكونها أفضل وسيلة للارتقاء بمعايير حقوق الإنسان للمرأة في المنطقة. ولدى هذه الآلية لجنة من الخبراء المستقلين الذين يعدون تقارير دورية عن تنفيذ الاتفاقية. وتشارك في هذه اللجنة خبيرة أرجنتينية معنية بمسألة العنف ضد المرأة.

٣٣ - وعلاوة على ذلك، فالأرجنتين عضو في لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي تشارك فيها بنشاط وقد ترأستها خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وشغلت منصب النائب الثاني للرئيس من عام ٢٠١٦ حتى تموز/يوليه ٢٠١٨ وقدمت مساهمات كبيرة في مسألة الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وفي صياغة مقترحات لإدخال تحسينات وتحديثات على برنامج العمل للأمريكتين من أجل حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٦-٢٠٢٦)، الذي تمت الموافقة مؤخرا على تحديثه في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

رابعا - التزامات الأرجنتين خلال فترة عضويتها

٣٤ - إن الأرجنتين، إذ تأمل في الحصول على تأييد واسع من الدول الأعضاء، تلتزم بما يلي:

على الصعيد العالمي:

- النهوض بتعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا لمبادئ العالمية والترابط وعدم قابلية التجزئة.
- توطيد الصلات مع الهيئات المختصة والعالمية بخصوص القضايا الجنسانية ليتسنى لها الإسهام في تمكين المرأة ومنع العنف الجنساني والقضاء عليه.
- تشجيع تعددية الأطراف بوصفها أداة فعالة للدفاع عن حقوق الإنسان، بتقلص مشاريع القرارات والمشاركة في تقديمها في الجمعية العامة وفي مجلس حقوق الإنسان، بما يساهم في إعلاء المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان.

- العمل مع جميع منظمات المجتمع المدني من خلال حوار تفاعلي يهدف إلى إنشاء منتديات جديدة لتعزيز آلياتها للمشاركة في مجلس حقوق الإنسان والاعتراف بدورها كدعاة إلى تعزيز حقوق الإنسان.
- بناء قدرة مجلس حقوق الإنسان ليستطيع التصدي بفعالية للحالات العاجلة التي تنطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللولايات القطرية.
- تأييد الالتزام بالعمل، من خلال المشاورات الدبلوماسية، على الثني عن ممارسات من قبيل "الاقتراحات بعدم اتخاذ إجراء" بشأن مشاريع قرارات معينة. فمن اللازم أن يكون أعضاء المجلس، من منطلق الحوار والتعاون، على استعداد للنظر في جميع المسائل المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠.
- دعم تعزيز الإجراءات الخاصة واستقلالها مع ضمان الحرية التامة للمكلفين بولايات. ويجب أن تنظر الإجراءات الخاصة بصورة متوازنة في انطباق جميع حقوق الإنسان، سواء كانت اقتصادية واجتماعية وثقافية أو مدنية وسياسية، بما في ذلك الحق في التنمية.
- مواصلة دعم عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآلياتها، مع السعي إلى زيادة مشاركتها في عمل المجلس.
- المشاركة على نحو بنّاء من أجل تعزيز قدرة الاستعراض الدوري الشامل على التغيير مع كفاءة الاستفادة من التعاون التقني لجميع الدول التي تحتاج إليه. ويجب أن يراعى في الاستعراض، عند صياغة توصياته، اختلاف مستويات التنمية في البلدان الخاضعة للتقييم والمنظور الجنساني.
- إدراج الجوانب المتعلقة بمكافحة التمييز بجميع أشكاله والعنف الجنساني في توصيات الاستعراض الدوري الشامل.
- مواصلة بذل الجهود لكفالة تطبيق وامتثال كاملين من جانب كافة الدول للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

على الصعيد الإقليمي:

- مواصلة تشجيع الحوار والتعاون بين دول المنطقة في سبيل الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وجلب رؤية بنّاءة وروح توافقية إلى المجلس.
- التعاون على تعزيز الديمقراطية في المنطقة، من خلال ضمان الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان.
- مواصلة المشاركة بنشاط في الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان لكبار السن الذي يركز عمله في إطار منظمة الدول الأمريكية على حماية حقوق المسنين.
- مواصلة العمل بنشاط في لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.
- تشجيع اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن من أجل تهيئة مجتمعات أكثر عدالة وشمولا وتنعم بمزيد من السلام.

على الصعيد الوطني

- المضي في التنفيذ الكامل على الصعيد الوطني للالتزامات التي قطعتها الأرحنتين في إطار الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- مواصلة وتعميق مسعى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني باعتباره سياسة تنتهجها الدولة، استناداً إلى الاقتناع الراسخ بأنها حقوق أصيلة لجميع البشر.
- التنفيذ الكامل للمحاور الخمسة للخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة في مختلف مجالات الإدارة على الصعيد الوطني وصعيدي المقاطعات والبلديات.
- التعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأرحنتين من أجل تنفيذ "البرنامج القطري للمساواة".
- العمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل النهوض بسياسات عامة تضمن احترام حقوق الإنسان.
- اعتماد منظور جنساني في متابعة الاستعراض الدوري الشامل.